الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 26 جانفي 2017 بين الجمهورية التونسية

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمويل مشروع تطوير

المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة

(2017 / 43)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 06 / 04 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاق القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 17 / 05 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 17 أفريل 2017
جلستي اللجنة: 11 و17 ماي 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ انتهاء الأشغال:** 17 ماي 2017 **رئيس اللجنة:** المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بروما بتاريخ 26 جانفي 2017 اتفاق قرض مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 21.6 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة.

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف عيش الفئات الهشّة القاطنة بمنطقة جنوب سليانة وخلق فرص عمل مستديمة لفائدتهم من خلال تنمية وتثمين المنظومات الفلاحية (les filières) بالجهة.

حيث يسعى هذا المشروع إلى تنمية قدرات صغار الفلاحين والشباب باعثي المشاريع ومرافقتهم في توظيف الإمكانيات الاقتصادية لمنظومات الإنتاج الفلاحي المتاحة بالجهة وذلك قصد إعطاء قيمة مضافة للمنتوج المحلي وفتح آفاق جديدة لترويجه.

يبلغ عدد المنتفعين بهذا المشروع بصفة مباشرة 14000 عائلة (54.5 ألف ساكن) وهو موجه بالأساس إلى الفئات الاجتماعية التالية:

- اليد العاملة في المجال الفلاحي غير مالكة لأرض فلاحية والتي تبحث عن مورد رزق،
- صغار الفلاحين الذين يملكون مساحة تقل عن 20 هك من الأراضي البعلية أو مساحة تقل عن 02 هك من الأراضي السقوية،
- صغار مربي الماشية الذين يملكون قطيعا لا يفوق 30 رأس من الأغنام أو الماعز،
- المرأة أو الفتاة الريفية التي تمتهن الفلاحة أو حاملة لفكرة أو صاحبة مؤسسة صغرى،
- طالبي الشغل بصفة عامة والراغبين في بعث المشاريع الصغرى.

كلفة المشروع:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 32.54 مليون أورو (حوالي 78.6 م.د) سيتم تمويله بقرض مسند من قبل الصندوق (موضوع مشروع هذا القانون) بقيمة 21.6 مليون أورو وهبة بقيمة 0.46 مليون أورو.

الشروط المالية:

تم إسناد القرض حسب الشروط الاعتيادية للصندوق وهي على التوالي:

- مدّة السّداد: 18 سنة منها 5 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة = نسبة فائدة أساسية (EURIBOR 6 mois)+ نسبة متغيرة يتم ضبطها كل 6 أشهر. وتبلغ حاليا 0.91 %.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2017 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وثمّن النواب هذا المشروع الذي يهدف الى تحسين ظروف عيش الفئات الهشّة بجنوب ولاية سليانة وخلق فرص عمل مستديمة لفائدتهم من خلال تثمين المنظومات الفلاحية بالجهة وتنمية قدرات صغار الفلاحين والشباب باعثي المشاريع ومرافقتهم في توظيف الإمكانيات الاقتصادية لمنظومات الإنتاج الفلاحي.

في حين اعتبر بعض النواب أن مكونات هذا المشروع هي تكرار لمنظومة دعم وهمية حيث أنّه تم تخصيص نسبة ضئيلة من التمويل إلى الدعم المباشر للمنظومات الفلاحية وتحسين ظروف عيش الفئات الهشة. في حين وأنّ النسبة الأكبر من التمويل موجهة أساسا إلى الإحاطة والمرافقة والتحسيس والتوعية من قبل الخبراء وهو دور يمكن أن تقوم به مؤسسات الدولة.

هذا وتطرق النقاش إلى غياب البرامج الفعلية لتنفيذ أهداف المشروع خاصة منها المتعلقة بدعم وتطوير المنظومات الفلاحية وبتنمية قدارت صغار الفلاحين وتهيئة المسالك الريفية. ودعا أغلب النواب إلى ضرورة تخصيص الجزء الأكبر من التمويل إلى المشاريع الفلاحية بولاية سليانة.

كما تساءل النواب عن قائمة العائلات المنتفعة بهذا المشروع وكيفية تحديدها. واستفسروا عن المنظومات الفلاحية التي سيتم الاعتماد عليها.

ومن جهة أخرى، أكّدوا على ضرورة أن تقيّم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سياساتها العامة فيما يتعلق بتطوير منظومات الإنتاج الفلاحي وذلك بهدف تنزيل هذا القرض في إطاره المناسب.

ولاحظ النواب أنّ وثيقة شرح الأسباب فيها كثير من الغموض وهي غير متناغمة مع نص الاتفاقية وأهدافها الجوهرية، مؤكّدين أن تحديد الأوليات والأهداف ضمن هذا المشروع انطلقت بالأساس من الجهة المنتفعة به.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- مدّها بنص الاتفاقية باللغة العربية،
- الحرص على مدّ اللجنة بوثيقة شرح أسباب واضحة ودقيقة تتناسق مع نص الاتفاقية،
- تخصيص الجزء الأكبر من التمويل للمشاريع الفلاحية بولاية سليانة،
- ضرورة أن يكون التعامل مع مكاتب دراسات تونسية.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
المنجي الرحوي	شكيب باني